



قيس الخزعلي ينتظر البورج الأميركية والمهدي المنتظر

19 ص 19



حالا شبيحة محببة غير محببة محببة غير محببة..

12 ص 12



معركة بقاء لمقاهي الجزائر التاريخية

17 ص 17

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

السبت 2021/07/31

21 ذو الحجة 1442

السنة 44 العدد 12134

Saturday 31/07/2021

44th Year, Issue 12134



القضاء التونسي يبدأ فتح ملفات حركة النهضة بعد تجميد البرلمان

تونس - تخطى القضاء التونسي جدار الخوف وشرع في فتح ملفات أكبر الأحزاب التونسية، حركة النهضة الإسلامية.

وبعد تحريك قضية سابقة بشأن شبهايات تمويل اجنبي خلال الانتخابات الاخيرة، أعلن مصدر قضائي في تونس الجمعة عن إيقاف أربعة أشخاص ينتمون إلى حزب حركة النهضة من بينهم عضو في مجلس الشورى أعلى هيئة في الحزب، بسبب محاولة القيام بأعمال عنف أمام مقر البرلمان.

وقالت أوساط سياسية تونسية إن فتح تحقيق ضد قيادي في الشورى وجراس شخصيين لراشد الغنوشي يظهر أن القضاء بات يسير على نفس المستوى مع التغييرات التي قادها الرئيس قيس سعيد بشأن تجميد البرلمان ورفع الحصانة عن النواب.

وأشارت إلى أن القضاء، الذي خضع لضغوط كثيرة في السنوات الأخيرة، أراد أن يثبت أنه قادر على النهوض بمسؤولياته ضد أي جهة مهما كان وزنها طالما وجد مناخا سياسيا داعما لاستقلاله. وهو أمر متوفر الآن في ظل تصريحات قيس سعيد التي تحدثت عن مقاومة الفساد بقوة، وفي ظل الدعم الشعبي القوي لأي إجراء ضد الأحزاب والقتل السياسية التي كان لها دور في الأزمة الحادة التي تعيشها البلاد.

ويعتقد مراقبون أن فتح ملف الاحتجاج أمام البرلمان ومحاولة إتمامه من قبل أنصار النهضة فيه رسالة قوية للغنوشي الذي كان حاضرا أثناء الاعتصام ولوح بتوظيف الشارع لاستعادة "الشرعية"، لافتين إلى أن القضاء يضع نفسه في مستوى التغييرات التي تجري في البلاد، وهو ما يعني أن المرحلة القادمة ستعامل الجميع على قدم المساواة سواء أكانوا سياسيين من الدرجة الأولى أم نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يتم هجوم منسق على القرارات الأخيرة للرئيس سعيد واستهداف داعميه بحملات تحريض.

وكان حزب النهضة وصف إعلان الرئيس قيس سعيد يوم الأحد بأنه "انقلاب"، ونفذ اعتصاما خارج البرلمان في ساعة مبكرة من صباح الإثنين تبادل خلاله أعضاء الحزب وأنصار الرئيس الرشق بالحجارة والزجاجات.

كما أدلى قياديون في الحركة -من بينهم راشد الغنوشي- بتصريحات لوسائل إعلام أجنبية مختلفة لوجوا فيها بالجوء إلى الشارع والاعتصامات.

وتكشف مصدر قضائي لوكالة "تونس أفريقيقا للأنباء" أن من بين الموقوفين شخص ينتمي إلى طاقم التشريعات (البروتوكول) التابع لرئيس الحركة ورئيس البرلمان، الغنوشي، وثالث كان حارسه الشخصي سابقا.

وبحسب المصدر نفسه خضع الأربعة للتحقيق أمام القضاء بسبب محاولة "القيام بأعمال عنف أمام البرلمان عقب إعلان الرئيس عن التدابير الاستثنائية مساء الأحد الماضي ومن بينها تجميد كامل اختصاصات البرلمان وتولييه السلطة التنفيذية وإصدار الأوامر والمراسم".

ونقلت الوكالة عن المصدر نفسه أن فرقة مكافحة الإجرام كانت تلقت شكايات تفيد بمحاولة هذه العناصر الأربعة القيام بأعمال عنف عن طريق الاتصال بأشخاص من حي شعبي مجاور لمقر البرلمان للترؤف ببعضى والقيام بأعمال عنف يومي الإثنين والثلاثاء الماضيين.

وكان الناطق الرسمي باسم القطب القضائي الاقتصادي والمالي ونائب وكيل الجمهورية محسن الدالي قد كشف منذ أيام عن فتح تحقيق ضد ثلاثة أحزاب، من بينها حركة النهضة، للاشتباه حصولها على تمويل أجنبي للحملة الانتخابية وقبول تمويلات مجهولة المصدر، طبقا لأحكام القانون الأساسي المتعلق بالانتخابات والقانون المتعلق بالأحزاب السياسية.

وينظر أن يستفيد القضاء من قرار الرئيس سعيد برفع الحصانة عن نواب البرلمان لتوجههم إلى عدد منهم كانت رفعت في حقهم دعاوى قضائية منها ما تعلق بملفات فساد ومنها ما تعلق بقضايا تجرير ضد شخصيات بارزة من بينها الرئيس سعيد.

وقالت زوجة النائب بالبرلمان التونسي ياسين العياري إن قوات أمن اعتقلت زوجها الجمعة.

وقال أمين الجمل، الذي يشغل خطة مساعد برلماني للعياري رئيس حركة "أمل وعمل"، إنه جرى اعتقاله من مقر سكنه دون أي أسباب معلومة.

وحوكم العياري مرتين أمام محاكم عسكرية عامي 2015 و2016 بتهمة إهانة الجيش، وسجن أربعة أشهر ونصف الشهر.

وكانت النيابة العامة رفعت قضبتين ضد العياري بعد فوزه بمقعد برلماني كمرشح مستقل في ديسمبر 2017 معوضا برلمانيا آخر قبل أن يفوز مجددا بمقعد في انتخابات 2019.

إيران تواجه إفلاسا مائيا يكشف أخطاء سياساتها الإروائية والخدمية

خبراء يحذرون من أن آثار أزمة المياه ستتجاوز إيران إلى العراق



حال نهر زاینده في أصفهان وجسر الأثري الذي يعود إلى 400 عام

طهران - أدى النقص الحاد في المياه في إيران خلال الأسابيع الأخيرة إلى انقطاع التيار الكهربائي مما أثار احتجاجات دامية في محافظة خوزستان قبل أن تتوسع إلى محافظات أخرى لتصل إلى العاصمة طهران. ولم تكن الأزمة حديثة بل إن هذا الإفلاس المائي كان نتيجة لأخطاء السياسة الإروائية والخدمية في البلاد.

ورغم التحذيرات التي صدرت عن خبراء ومسؤولين إيرانيين في قطاع المياه، إلا أن السلطات ظلت تتعامل مع تحذيرات الجفاف وكأنها بلا قيمة قبل أن تكشف الاحتجاجات الأخيرة حجم الأزمة التي تهدد البلاد.

ويقول محللون إن أسباب هذا الإفلاس تعود إلى عقود من الزمن وسوف تزعج البلاد لفترة أطول بكثير مع جفاف يتجاوز هذا الصيف.

وقال صادق زيبان مدير المركز الوطني للتحذير من الجفاف ومراقبه في إيران إن البلاد تواجه واحدا من أصعب مواسم هطول الأمطار منذ 50 عاما.

وأشار في تصريحات لوكالة إرنا الرسمية والتي نقلتها صحيفة طهران تايمز إلى أن هطول الأمطار انخفض بنسبة 50 في المئة تقريبا في مقاطعة خراسان الجنوبية هذا العام مقارنة بالمتوسط طويل الأجل، وبنسبة تصل إلى 80 في المئة في جنوب شرق ولاية سيستان وبلوشستان.

وترك سكان الأحواز عاصمة إقليم خوزستان الجنوبي الغربي هذا الشهر دون ماء لساعات متتالية بينما تجاوزت الحرارة 50 درجة مئوية، وهو ما قاد إلى احتجاجات واسعة أخذت مدى أكبر من خلال المطالبة بإسقاط النظام ورفع شعارات تدعو بالموت على المرشد الأعلى علي خامنئي.

وإشار في تصريحات لوكالة إرنا الرسمية والتي نقلتها صحيفة طهران تايمز إلى أن هطول الأمطار انخفض بنسبة 50 في المئة تقريبا في مقاطعة خراسان الجنوبية هذا العام مقارنة بالمتوسط طويل الأجل، وبنسبة تصل إلى 80 في المئة في جنوب شرق ولاية سيستان وبلوشستان.

وترك سكان الأحواز عاصمة إقليم خوزستان الجنوبي الغربي هذا الشهر دون ماء لساعات متتالية بينما تجاوزت الحرارة 50 درجة مئوية، وهو ما قاد إلى احتجاجات واسعة أخذت مدى أكبر من خلال المطالبة بإسقاط النظام ورفع شعارات تدعو بالموت على المرشد الأعلى علي خامنئي.

المئة من إمدادات الطاقة الإيرانية، وفقا لوزارة الطاقة.

وقال علي ميرشي الأستاذ المساعد في قسم النظم الحيوية والهندسة الزراعية بجامعة ولاية أوكلاهوما إن إمدادات المياه في إيران تتضاءل بسبب تغير المناخ وضعف السياسات، بينما يرتفع الطلب مما يزيد الأوضاع سوءا.

وقال ميرشي إن "الإنفاق على المياه ارتفع في جميع أنحاء إيران بشكل كبير بينما تتراجع عائدات المياه. وعندما تضع هذه العوامل جنبا إلى جنب، ستفهم أن البلاد تتجه نحو الإفلاس المائي".

وفي العام 2015 حذر عيسى كالانقاري وزير الزراعة الإيراني الأسبق من أن ندرة المياه ستترغم 50 مليون إيراني، أي ما يعادل 60 في المئة من السكان، على مغادرة البلاد.

واعترفت وزارة البيئة الإيرانية بهذه المخاطر في تقرير سنة 2017 كانت قدمته إلى هيئة تغير المناخ التابعة للأمم المتحدة، وقالت فيه إن الواقع الحالي للبلاد يتسم بارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار ومحدودية الموارد المائية المتاحة.

وقالت إن تساقط الثلوج قد انخفض، وزاد تبخر المياه، وإن موارد المياه الجوفية لم تعد تتغذى، وستصبح "موجات الجفاف أكثر شدة".

لكن المحللين قالوا إن الحالة تتجاوز العوامل الطبيعية، وإن سياسات الدولة الإيرانية لها دور مهم في ما وصلت إليه البلاد من أزمة حادة.

وأشار ميرشي إلى أنه من الممكن "النظر إلى تغير المناخ كعامل محفز، ولكن القضية أعقد من ذلك، وهي تعود بالأساس إلى سوء الإدارة المزمن للموارد المائية".

ويشمل سوء الأداء الحكومي نقل المياه الجوفية من المناطق النائية إلى المراكز الصناعية والسكانية، وتشجيع زراعة المحاصيل التي تتطلب مياها كثيرة مثل قصب السكر، والفشل في إدارة استهلاك المياه.

وحذر ميرشي من أنه إذا سُمح لهذا الوضع الراهن بالاستمرار فإن الأمور ستكون أسوأ. وقال إن "هذا يعني أن المياه تنفذ في كل هذه القرى والمناطق الريفية ولا يستطيع الناس فعل أي شيء للحفاظ على لقمة العيش. لذلك سوف يهاجرون بأعداد أكبر بكثير مما رأينا حتى الآن".

وقالت شيرين حكيم باحثة الدكتوراه في مركز السياسة البيئية في أمبيريال كوليدج إن غياب سياسات دقيقة في ملف المياه سيصعب على إيران التعامل

سوء الأداء الحكومي يتمثل في نقل المياه الجوفية من المناطق النائية إلى المراكز الصناعية

قادة لبنان لا يتوقفون عن تكرار نفس الكلام بلا حل أو نتيجة

بيروت، بالرغم من الضغوط الدولية، تحرك رئيس الجمهورية ليعلم عن استعداد المطلق للإدلاء بإفادته في انفجار مرفأ بيروت إذا رغب المحقق العدلي في الاستماع إليه.

ومثل ميشال عون، فإن خطاب نصرالله بات مكشوقا للبنانيين، وصار النشطاء على مواقع التواصل يتحدرون به قبل كل خطاب، حيث يتوقعون أن يطلق تصريحات متعالية يمتدح فيها نفسه والحزب وإيران وينتهي برفض كل الاتهامات التي توجه إليه من اللبنانيين خاصة ما تعلق بالاشتغال لفائدة إيران ونظام بشار الأسد، وتحميل البلاد أعباء أجداته الخارجية.

والأمر نفسه بالنسبة إلى نبيه بري، رئيس مجلس النواب وزعيم حركة أمل الشعبية، الذي ارتبط اسمه بالأزمات

ولا يبتعد خطاب جوزيف عون عن خطاب رئيس الجمهورية ميشال عون الذي ظل لتسعة أشهر يعدل محاولات تشكيل الحكومة، مثله مثل سعد الحريري، ويضع الجميع الأولوية في مقاييسهم للمكاسب الطائفية والحزبية والشخصية بدل البحث عن توافق بالحد الأدنى لتشكيل حكومة تقدر على إنجاح إصلاحات سريعة تتبج للبنان الحصول على الدعم الدولي.

وبعد عام من تعطيل التحقيق في انفجار مرفأ

بيروت - انضم قائد الجيش اللبناني العماد جوزيف عون إلى قائمة المسؤولين الذين يعيدون ويكررون ما يقولونه من دون العمل على تقديم حلول منطقية أو عملية لمشاكل البلاد، وذلك بحته العسكريين على "مواجهة التحديات ومنع الفتنة من التسلل وإغراق البلد في الفوضى"، في خطاب وصفه مراقبون بأنه غامض ويكرز شعارات قديمة.

ويعرف اللبنانيون أن مسؤوليهم مجرد ماكنات تصريحات ولبسوا سياسيين مسؤولين يمكن أن يواجهوا القضايا التي تعترض بلدهم. وخلال السنوات الأخيرة اكتفى هؤلاء المسؤولون بمربع الفرجة على يعيشه لبنان سواء من خلال جره إلى مربع المواجهة مع إسرائيل أو التورط في الحرب السورية أو فتح البلاد أمام نفوذ



حسان شبارو هوان اللبنانيين مستمر على وقع تصريحات سخيفة من المسؤولين